مخطط مقياس:

قانون البيئة والتنمية المستدامة

الدكتور: زيدالخيل توفيق

الموسم الجامعي:2023-2024

فهرس المحتويات:

العنـــاويـن	أرقام الصفحات
1- معلومات عامة حول المقياس	01
2- تقديم المقياس	02
3- محتوى المقياس	05-03
4- المكتسبات القبلية	06
5- مكانة المقياس في البرنامج	06
6- أهداف التعلم	07-06
7- طريقة تقويم التعلم	07
8- أنشطة التعليم والتعلم	07
9- المقاربة البيداغوجية	08
10- سيرورة العمل	08
11- مصادر مساعدة	09

1- معلومات عامة حول المقياس:

المؤسسة: جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف

الكلية:الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

الفئة المستهدفة: السنة الثالثة قانون عام (السداسي الخامس)

المقياس: قانون البيئة والتنمية المستدامة

نوع المقياس: محاضرة

طبيعة المقياس:وحدة تعليم استكشافية

المعامل: 01

الأرصدة: 02

نمط التكوين: عن بعد

التوقيت الرسمي لنشر المحاضرات: يوم الخميس

أستاذ المقياس: زيدالخيل توفيق

التواصل يكون عبر البريد الالكتروني التالي: zidelkhil.toufik6@gmail.com

2- تقديم المقياس

لقد أصبح الحديث عن البيئة من الأمور المسلم بها في الوقت الحاضر، وغدت مشكلة البيئة تزداد تعقيدا وتشابكا، الأمر الذي أصبحت فيه الحاجة ملحة للتدخل وإجراء الدراسات المتأنية لخصائص البيئة وتشخيص المشكلات التي تعاني منها، والبحث عن أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور المنظومة البيئية ومن ثم العمل على وضع الإجراءات اللازمة لحل المشاكل المشخصة، ولهذا أخذت قضية البيئة وحمايتها حيزا كبيرا من الاهتمام على الصعيد الوطني والدولي خاصة في القرن الواحد والعشرون نظرا لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان وباعتبارها أحد الأركان الأساسية التي تعتمد عليها التنمية المستدامة في كافة البلدان المتقدمة منها والنامية على حد سواء.

إن من أهم الأسباب التي كانت وراء تدهور البيئة وبروز العديد من المشاكل التي باتت تهدد حياة الإنسان كالتلوث، هي اهتمام الدول في فترة معينة بالتنمية الاقتصادية والصناعية بشكل مفرط مغفلة بذلك آثار عملية التصنيع على المحيط البيئي، مما انعكس سلبا على مختلف العناصر البيئية من هواء وماء وتربة وحيوان وتنوع بيولوجي الشيء الذي أصبح معه من الصعب السيطرة على تهور الإنسان وعلى سوء استغلاله للموارد البيئية وبالتالي لم تعد البيئة قادرة على مواكبة هذا التطور العلمي والتكنولوجي الذي تسعى من خلاله الدول البلوغ إلى تنمية حقيقية.

إن استمرار التدهور البيئي وما رافقه من انعكاسات شتى، أدى إلى بروز التناقض الواضح في مفهوم العلاقة بين التنمية والبيئة، مما جعل البعض يرى بأنهما شيئان متناقضان وبالتالي يجب اختيار أحدهما عن الآخر. في حين يرى البعض عكس ذلك، لأن التنمية والبيئة هما عنصران مرتبطان ارتباطا وثيقا، وأن فرص تحقيق التنمية لا تتسع ولا يمكن لها أن تستمر إلا إذا تم التركيز على الاستغلال الرشيد والعقلاني لمعطيات الأنظمة البيئية، ثم التأكيد على الجوانب النوعية للتنمية الشاملة.

من هذا المنطلق، اتجهت دول العالم على غرار الجزائر نحو تأطير مجال البيئة بنظام قانوني يحدد عناصرها ومختلف المجالات التي تتضمنها ويؤطر كيفية الاتصال بها، ويقرر تدابير من شأنها توفير الحماية القانونية للبيئة وترشيد استغلالها بما يضمن قدرتها على استيعاب الإشكالات والتغيرات الطارئة بفعل نشاطات الأشخاص سواء كانوا ذاتيين أو معنويين، مما يحقق في النهاية إدراج البعد البيئي في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويخلق نوعا من التوازن بين حاجات البيئة ومتطلبات التنمية المستدامة.

في إطار هذا المقياس (قانون البيئة والتنمية المستدامة) سنحاول التطرق إلى جميع الجوانب القانونية المتعلقة بموضوع البيئة والتنمية المستدامة، سواء على الصعيد الوطني أو على المستوى الدولي، في إطار إشكالية رئيسية تتمحور أساسا حول:

هل وفقت الجهود الوطنية والدولية في توفير حماية قانونية حقيقية للبيئة في إطار التنمية المستدامة؟

3- محتوى المقياس:

يتضمن المقياس أربع محاور أساسية؛ نحاول في المحور الأول التطرق إلى مفهوم البيئة والتنمية المستدامة من خلال تحديد أهم التعاريف المقدّمة لكلا المصطلحين من أجل الوصول في النهاية إلى تحديد العلاقة بين المفهومين، أما المحور الثاني من المقياس فسنحاول من خلاله التخصص أكثر في هذا الموضوع من خلال البحث في التكريس القانوني للبيئة سواء على الصعيد الدولي وأهم الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد أو على المستوى الوطني مع إعطاء بعض النماذج القانونية المقارنة في هذا المجال. أما المحور الثالث فسنخصصه لدراسة الإطار القانوني للبيئة في التشريع الجزائري من خلال التطرق إلى أهم القوانين المتعلقة بالبيئة في المنظومة القانونية للدولة، ثم تحديد تعريف لقانون حماية البيئة وأهم الخصائص التي يتميز بها، وأخيرا نعرّج إلى أهم الهيئات المكلفة بحماية البيئة في الجزائر.

إن هذا الاهتمام الكبير بمجال البيئة لم يكن إلا نتيجة للأضرار التي لحقت بالمنظومة البيئية، فلقد كان موضوع حماية البيئة من الأضرار التي لحقت بها سبب أغلب كل الجهود المبذولة في هذا الصدد سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، ومن أهم هذه الأضرار التلوث، ولهذا سنحاول التفصيل في المحور الأخير من هذا المقياس في مفهوم التلوث ومن ثم نحاول تحديد أهم الحلول الكفيلة للحد من هذه الظاهرة.

المحور الأول: مفهوم البيئة والتنمية المستدامة

أولا/ مفهوم البيئة

1- تعريف البيئة (أ/ التعريف اللغوي للبيئة، ب/ التعريف الفقهي للبيئة، ج/ التعريف القانوني للبيئة)

2- التعريف ببعض المصطلحات ذات العلاقة بالبيئة (أ/ علم البيئة، ب/ النظام البيئي)

3- عناصر البيئة (أ/ العناصر الطبيعية، ب/ العناصر الاصطناعية)

ثانيا/ مفهوم التنمية المستدامة

1- التطور التاريخي لمصطلح التنمية المستدامة

2- تعريف التنمية المستدامة (أ/ التعريف اللغوي للمصطلح، ب/ التعريف الفقهي للتنمية المستدامة، ج/ التعريف القانوني للمصطلح)

3-أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها

المحور الثاني: أنواع قوانين البيئة

أولا/ البيئة في ظل القانون الدولي العام

1- القانون الدولي لحقوق الإنسان والبيئة

2- الإعلانات والمواثيق الدولية المتعلقة بالبيئة

3- الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة

ثانيا/ البيئة في التشريعات الوطنية المختلفة

المحور الثالث: الإطار القانوني للبيئة في التشريع الجزائري

أولا: قوانين البيئة في الجزائر

1- القوانين ذات الصلة بالمجال البيئي (أ/ الدساتير الجزائرية وتكريسها للبيئة، ب/ البيئة في قانوني البلدية والولاية).

2- القوانين الخاصة بالبيئة (أ/ قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة 03-10 كقانون أساسي لمجال البيئة، ب/ نماذج أخرى عن قوانين خاصة بالبيئة)

ثانيا: ماهية قانون حماية البيئة (03-10)

1- التعريف بقانون حماية البيئة

2- خصائص قانون حماية البيئة

3- مصادر قانون حماية البيئة

ثالثا: هيئات حماية البيئة في التشريع الجزائري

1- الهيئات الوطنية

2- دور الجمعيات في حماية البيئة

المحور الرابع: المفهوم القانوني للتلوث

أولا: تعريف التلوث (1/ التعريف اللغوي، 2/ التعريف الفقهي، 3/ التعريف القانوني)

ثانيا: أنواع التلوث ومصادره

ثالثا: آليات الحد من التلوث

4- المكتسبات القبلية:

حتى يستطيع الطالب فهم المقياس واستيعاب المحاضرات بشكل جيد، يكون من الضروري اطلاعه على مجموعة من المفاهيم التي تمثل المكتسبات القبلية وهي:

- **أقسام وفروع القانون**
- **تعريف القانون الإداري وخصائصه**
- **تعريف القانون الدولي وخصائصه**
- **معرفة مصادر القانون الداخلي والدولي**

5- مكانة المقياس في البرنامج:

يكتسي مقياس قانون البيئة والتنمية المستدامة أهمية كبيرة في المسار التكويني لطلبة تخصص القانون العام، باعتباره أحد المقاييس الحديثة التي تتعلق بأبرز مشكلات العصر، كما أن مسألة حماية البيئة تعتبر أحد أهم الاختصاصات التي تباشرها الدولة ومؤسساتها سواء كانت مركزية أو لامركزية.

وبالتالي يعتبر هذا المقياس من صميم تخصص القانون العام وله أهمية كبيرة في إثراء الجانب المعرفي والتكويني للطالب.

6- أهداف التعلم:

الكفاءة المستهدفة تتمثل بداية في تعرف الطالب على أسباب ودواعي حماية البيئة والمنطلقات الأولى لبروز هذا النوع من التشريعات التي باتت اليوم أحد أهم المجالات التي تستدعي التنظيم الدائم من طرف المشرع نظرا لخصوصيتها وارتباطها بجملة من العناصر (الأفراد، الدولة، المؤسسات الصناعية...).

ومن بين الأهداف المرجوة من هذا المقياس كذلك:

_ **كفاءة فهم واستيعاب** مختلف المفاهيم المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، واكتساب القدرة على الربط بين مختلف المصطلحات المتعلقة بالموضوع.

_ **كفاءة استنباط وتركيب** العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، نظرا لما يحمله المصطلحين من غموض وتناقض خاصة في ظل تعدد الآراء الفقهية في هذا الصدد.

_ **كفاءة تحليل** النصوص القانونية الوطنية والدولية المتعلقة بمجال حماية البيئة، والتمييز بين مختلف الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد، واستخلاص دور المؤتمرات الدولية في إرساء قواعد حماية البيئة.

- **كفاءة المقارنة** بين مختلف النصوص القانونية التي تبناها المشرع الجزائري من أجل حماية البيئة من خلال تتبع حركة التشريع في هذا المجال، لإبراز التطور الذي عرفته القوانين.

– **كفاءة التمييز** بين أهم مشكلات البيئة والأضرار المحدقة بها، وكذلك الصور الحديثة للتلوث وتأثيرها على عناصر البيئة المختلفة.

_ **كفاءة تقييم** الإجراءات القانونية المتخذة في مجال حماية البيئة من طرف المشرع وأهم المؤسسات المستحدثة في هذا المجال، والاطلاع على مدى كفايتها قياسا مع الوضعية الحالية للبيئة في الجزائر.

7– طريقة تقويم التعلم:

يتم التقييم من خلال:

- الامتحان النهائي والذي يشمل ما سيتم تناولناه خلال محاضرات المقياس طيلة السداسيوبنسبة 100%.
- يتم إجراء الامتحان عن بعد.

8– أنشطة التعليم والتعلم:

يمكن للطالب استيعاب المفاهيم التي يتضمنها مقياس "**قانون البيئة والتنمية المستدامة**" واكتساب القدرة على القيام بكل نشاطات التعلم المقررة، من خلال احترام مجموعة من العناصر التي ستعود بالفائدة على الطالب والمتمثلة أساسا في:

– المداومة على متابعة المحاضرات بغرض استقاء المعلومات.

– طرح التساؤلات في ما يخص المفاهيم الغامضة أو التي لم تتوصلوا إلى الإجابة عنها عبر الوسائط المتاحة والمحددة سلفا (منصة التعلم، البريد الالكتروني...)، بغرض مناقشة كل التساؤلات بشكل جماعي للوصول إلى إثراء المكتسبات والمعلومات.

– الإجابة على اختبارات أنشطة التعلم المتعلقة بكل جزء أو محور من القياس بشكل منتظم، مما يضمن استيعاب المفاهيم وتنمية معارفك.

– المشاركة في أعمال فردية أو جماعية من أجل تبادل الآراء وتبسيط المعلومات وتبادل وجهات النظر فيما بينكم، للتمكن من تقديم إجابات للأسئلة التي تتضمنها الدروس وإزالة الغموض حول بعض المفاهيم، تعزيزا لمعارفك وتحضيرا للاختبار النهائي الشامل.

9- المقاربة البيداغوجية:

ترتكز المقاربة البيداغوجية على ثلاث ركائز وهي: المعارف، الخبرة المكتسبة من هذه المعارف، كيفية توظيف المعرفة. وتعتبر هذه الكفاءات مهمة وأساسية في عملية التعلم وتحتاج إلى منهجية للوصول إلى تحقيقها، كما ستدعم بتقويمات لاختبار قدرة الطالب على استيعاب المعلومات المقدمة وتحقيق الأهداف المنشودة من ورائها.

فمن خلال هذه المحاضرات سيكتسب الطالب كفاءة القدرة على التعرف والتعلم وفهم واستيعاب المصطلحات والنصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وهو ما يمثل الركيزة الأولى الخاصة بالمعرفة، حيث تُكتسب هذه الكفاءة عن طريق تخزين كل المعلومات والمفاهيم الخاصة بالمقياس وتدعّم هذه الكفاءة بتمارين وأسئلة نظرية. ثم ينتقل الطالب إلى الركيزة الثانية وهي الخبرة المكتسبة من المعرفة وكيفية تطبيق هذه المعارف والمفاهيم والمعلومات المتعلقة بالمقياس، تدعّم هذه الكفاءة ببعض التمارين المتنوعة التي تزيد من استيعاب المحاضرات وتثري المفاهيم القدّمة وتزيل الغموض عن بعض المفاهيم الأخرى.

ومن ثم ينتقل الطالب إلى كفاءة توظيف المعرفة وهي الركيزة الأخيرة وتتمثل في تطبيق المفاهيم المكتسبة عند دراسة التشريع البيئي على الصعيد الدولي وأهم الجهود الدولية المبذولة من أجل حماية البيئة ومقارنتها مع التشريعات الوطنية في الجزائر ومدى تأثير القانون الدولي على قواعد القانون الداخلي، وهو ما سينعكس بالإيجاب على تطوير مهاراته في المقارنة واستيعاب الكثير من المفاهيم في مقاييس أخرى خلال مشواره الجامعي.

10- سيرورة العمل:

مقياس قانون البيئة والتنمية المستدامة يحتوي على محاضرة فقط دون وجود للأعمال الموجهة.

تقديم المحاضرات يكون عن بعد عبر منصة التعليم عن بعد، مع تمكين الطالب من جميع الوسائط التي تسمح له بالتواصل الدائم مع الأستاذ وكذا تمكينه من فتح مجال المناقشة وتبادل الآراء مع زملائه.

11-مصادر مساعدة:

النصـــوص القانونية:

1) القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد 43، بتاريخ 20 جويلية 2003، ص 06.
2) قانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، عدد 77، بتاريخ 15-12-2001، ص 09.
3) قانون رقم 07-06 مؤرخ في 13 ماي 2007 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، الجريدة الرسمية، عدد 31، بتاريخ 13 ماي 2007، ص 06.
4) القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 36، بتاريخ 30 جوان 2011.
5) القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، عدد 12، بتاريخ 29 فيفري 2012.

الكتـــب:

1) أحمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
2) إسماعيل نجم الدين، القانون الإداري البيئي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان)، 2012.
3) خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، 2011.

أطروحات الدكتوراه:

1) عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012-2013.
2) وناس يحي، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2006-2007.